تتعلق بـ«التناقض في السياسة العامة وغيابها والتنازل عن اختصاصات مجلس الوزراء والإخفاق في الدفاع عن الهوية الوطنية»

عبد الكريم الكندري يستجوب رئيس مجلس الوزراء بثلاثة محاور

■ الغانم: تسلمت طلب استجواب الكندري الموجه إلى رئيس الوزراء وسيدرج على جدول أعمال الجلسة التالية

عبدالكريم الكندري يستجوب سمو رئيس مجلس الوزراء

... وفي طريقه لتسليم صحيفة الاستجواب للرئيس الغانم

■ المستجوب: قيادة الحكومة لاتقتصر على ترؤس اجتماع أسبوعي لمجموعة من الوزراء يتباحثون بينهم

■ أغلب نواب المجلس أثناء مناقشة برنامج عمل الحكومة يعرفون أن ماعرض عليهم ليس له أثر ملموس بالواقع

■ لم يتم إصلاح سوق العمل وحتى الساعة لا توجد سياسة واضحة للتخصصات التي يحتاجها

■ لا توجد سياسة حكومية واضحة لإدارة المنشآت الطبية أو معالجة ملف العلاج بالخارج

■ ملف الجنسية تعرض للكثير من التخبطات وجولات من الابتزاز على الصعيد السياسي

كتب أحمد الرشيدي

تقدم النائب د. عبد الكريم الكندري باستجواب لسمو رئيس مجلس الوزراء جابر المبارك من ثلاثة محاور تتعلق بغياب السياسة العامة للحكومة والتنازل عن اختصاصات مجلس الوزراء لجهات أخرى، والتناقض في السياسة العامة للحكومة حول ترشيد الانفاق و تأثيرها على الحالة المالية للمواطن، وإخفاق رئيس مجلس الوزراء في الدفاع عن الهوية الوطنية.

وأعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أمس تقدم النائب الدكتور عبدالكريم الكندري بطلب استجواب موجه إلى سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء بصفته.

وقال الغانم في تصريح للصحفيين في مجلس الأمة خارج قاعة عبدالله السالم على هامش أعمال الجلسة المنعقدة حاليا انه تسلم طلب الاستجواب الموجه إلى سمو رئيس مجلس الوزراء وسيدرج على جدول أعمال أول جلسة تالية.

وبين رئيس مجلس الأمة انه قام باتخاذ كل الإجراءات اللائحية بإبلاغ سمو رئيس مجلس الوزراء بذلك.

وفيما يلي محاور الاستجواب:

المحور الأول: غياب السياسة العامة للحكومة والتنازل عن اختصاصات مجلس الوزراء لجهات أخرى

غياب السياسة العامة للحكومة:

إن قيادة مجلس الوزراء لا تقتصر على ترؤس اجتماع أسبوعي لمجموعة من الوزراء يتباحثون بينهم شؤون وزارتهم أو يحاولون حل قضاياهم اليومية، أو التفكير بجلسة مجلس الأمة وماذا سيحصل بها، إن مهام رئيس مجلس الوزراء التي قررها الدستور تتمثل في أن يضع السياسة العامة للحكومة في كل المجالات، وأن يحدد اتجاهات وزرائه لما فيه تحقيق المصلحة العامة وفق لمنهج لا يتأثر بتغير الوزراء، وليس هذا فقط بل هو ملزم بالمتابعة والإشراف والتنسيق للتأكد من فعالية وزرائه وتنفيذهم لهذه السياسات حتى تحقق حكومته النتائج المرجوة منها، هذا ما أكدته المادة 123 من الدستور «يهيمن مجلس الوزراء على مصالح الدولة، ويرسم السياسة العامة للحكومة، ويتابع تنفيذها، ويشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية».

تثور المسؤولية السياسة لرئيس مجلس الوزراء عن هذا المحور بسبب اخفاقه في تنفيذ سياسته العامة وعجزه على توجيه مجلس الوزراء بتنفيذ ما جاء على لسانه من التزامات أمام مجلس الأمة، وكذلك ما تبنته حكومته في برنامج عملها، فما يقترض انه يشكل السياسة العامة للحكومة لم يعدو أن يكون تكراراً لمجموعة من التقارير التي رأيت الوزارات التي ترأسها سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح على إعادة طرحها لكن بتعديلات جديدة على مسمياتها، ابتداء من الخطة التنموية متوسطة الأجل مروراً بخطط التنمية السنوية وصولاً إلى برامج عمل الحكومة لكن بإضافة جديدة وهي رؤية كويت جديدة 2035، هذه الخطط الانشائية لا يمكن أن تكون سياسة عامة تعمل من خلالها الحكومة، فالسياسة العامة تعني توجه واضح ونهج ثابت يهدف إلى تحقيق نتائج ملموسة على الأرض الواقع، وما جاء في ما سبق ذكره لم يتعد مجموعة تمنيات قدمت لمجلس الأمة لكي تنتهي مع انتهاء عمر المجلس أو بحله وذلك استيفاءً للالتزامات الدستورية المقررة على الحكومة.

لذلك وصمت الوزارات التي ترأسها سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح بأنها حكومات من غير سياسة عامة أو رؤية أو منهج ومن دون إنجاز، هذا ما أكد عليه اغلب نواب المجلس اثناء مناقشة برنامج عمل الحكومة، لإيمانهم بأن ما يتم عرضه عليهم ليس له أثر ملموس على أرض الواقع ولأن الشعب الكويتي يشاهد بأم عينه يوميا إخفاق الحكومة في جميع الأصعدة.

وندلل على ذلك انه قد جاء في برنامج عمل الحكومة بأنها تسعى إلى إصلاح منظومة التعليم، لكن سنوات والوضع التعليمي بالكويت يهوي إلى المجهول، فرغم امتلاء برامج عمل الحكومة بالجمل الإنشائية عن رفع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية ورفع كفاءة التعاقد مع المعلمين الأجانب، وضرورة إصلاح سوق العمل، لم يتم تطوير المنظومة التعليمية بالكويت بل بدأت فعليا بالانهيار بعد تكشف حالات تزوير الشهادات التي ادت إلى اهتزاز الثقة بالكوادر الوطنية، بل حلت الكويت في المركز 95 في مؤشرات جودة التعليم العالي والتدريب وفقا لتقرير التنافسية 2018 من بين 137 دولة والأخيرة خليجيا، ومع هذا لم تلتزم الحكومة بتطوير المناهج ولم يتم إبدال الكوادر التعليمية بأخرى أفضل كما جاء ببرنامج عمل الحكومة ولم يتم إصلاح سوق العمل وحتى الساعة لا توجد سياسة واضحة للتخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وأكبر شاهد على ذلك عندما تأتي الحكومة وتعلن أمام مجلس الأمة بأن هناك 8000 من المتقدمين للعمل والمسجلين في ديوان الخدمة غير مرغوب بتخصصاتهم، فلم يتعد دور الحكومة خلال السنوات الماضية بناء المدارس في المناطق الجديدة.

مثال آخر عن إخلال رئيس الحكومة بتعهداته فقد كانت احد أهداف برنامج عمل الحكومة تطوير نظام الرعاية الصحية وتوجيهها نحو تعزيز الصحة العامة من خلال تفعيل شراكات القطاع الخاص والدولي في إدارة وتشغيل المستشفيات، وذلك لرفع جودة الرعاية الصحية في الكويت.

لكن بعد كل السنوات التي ترأس بها سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح الحكومة، لم يتحقق شيء من ذلك على أرض الواقع، فبعد تأخر افتتاح مستشفى جابر وانكشاف حالة عدم قدرة الدولة على ادارته وكذلك الحال مستشفى الجهراء لم يتخذ رئيس مجلس الوزراء أي اجراءات لاتباع سياسات واضحة من أجل عدم تكرار مثل هذه المشاكل في المستقبل مع أي مشروع.

حتى الساعة لا توجد سياسة حكومية واضحة حول إدارة المنشآت الطبية والمستشفيات الجديدة هل ستكون تحت إدارة وزارة الصحة أم ستسند للقطاع الخاص أو سوف تخصص بالكامل.

مازال ملف العلاج بالخارج يتسبب بهدر كبير في الميزانية العامة بما يخالف قرارات وتوجهات مجلس الوزراء بترشيد الانفاق، غياب سياسة الحكومة من أجل استيعاب العناصر الوطنية التي بدأت تغادر الكويت بسبب البيئة الطاردة وعدم تشجيع الكفاءات.

يثور التساؤل الذي نأمل أن يجيب عنه رئيس مجلس الوزراء ما السياسة العامة للحكومة بالنسبة للرعاية الصحية في الكويت ؟ هل رسم رئيس الحكومة للوزير المعني رؤية الكويت في تطوير قطاع الرعاية الصحية، نحن لا نتحدث عن ما يدخل في اختصاصات وزير الصحة، بل نتحدث عن غياب رؤية الحكومة وسياستها في التعامل مع تردي الخدمات الصحية في القطاع العام والخاص، في تزايد حالات الأخطاء الطبية التي نشاهدها في كل يوم تؤدي في كثير من الأحيان إلى الوفاة.

أما على صعيد غياب سياسة الحكومة في التوظيف وتفاقم قضية البطالة، تجدر الإشارة أولا أن من أهم السياسات التي يتم تقييم الحكومات عليها وتمثل مدى نجاحها في برامج عملها هي طريقة معالجتها لقضية البطالة ومحاولة خفض نسبها السنوية، ولاشك في انه لو اخضعنا الحكومة لتقييم حقيقي وفقاً لما تمليه الواجبات الدستورية فإن الحكومة ستفشل بكل تأكيد، فبعد كل هذه السنوات التي ترأس بها سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح للوزارات، استمرت أزمة التوظيف بالتفاقم سنة بعد سنة بشكل مخيف، وهذا ماتكشفت عنه المناقشة التي أجراها مجلس الأمة حول أزمة التوظيف بتاريخ 2019/4/17 عندما أوضحت الحكومة على لسان وزيرة الشئون الاقتصادية أرقام القوى العاملة وأعداد المنتظرين في طوابير التوظيف ونسب التخصصات التي تعتبرها الحكومة بانها غير مرغوب بها.

فما يقارب 8000 مواطن كويتي من المسجلين في ديوان الخدمة المدنية الحكومة تعلن رسمياً بانها ليست بحاجة لتخصصاتهم، وقدرت بأن المقبلين على سوق العمل ما يقارب 35 الف مواطن سنويا ، وانه خلال 4 سنوات سوف يتخرج من المؤسسات التعليمية المختلفة ما يقارب 123 الف مواطن سوف يبحثون عن عمل، وبعد أن انتهت الحكومة من استعراض الاحصاءات التي تملكها، لم تقدم أي حل للأزمة الحالية وللكارثة التي انتظرت الوزيرة بوقوعها خلال سنوات مقبلة، لا توجد سياسة حكومية واضحة قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى للحد من أزمة ارتفاع نسبة البطالة في الكويت، كل ماهنالك دعوات تتكرر في كل برنامج عمل حكومة لتعزيز دور القطاع الخاص ليستوعب أعداد الخريجين، وحتى في هذا لم تنجح الحكومة في تأمين القوانين التي تجعل المواطن يشعر بحالة من الأمن الوظيفي في القطاع الخاص الذي أصبح طاردا هو الآخر. كما تستمر الحكومة في تضمين برامجها تمكين المواطنين وضرورة احلال العنصر الوطني في الوظائف العامة وزيادة نسب التكويت في القطاع الخاص، لكن ومع قرارات الخدمة المدنية التي صدرت في هذا الموضوع وآخرها رقم 2017/13 بشأن تطبيق قواعد واجراءات تكويت الوظائف الحكومية مازالت الحكومة عاجزة عن تنفيذها بل تستمر في التعاقد مع الوافدين في العديد من الوظائف سواء في القطاع العام.

إن الإطار العام لعمل الحكومة والمتمثل في رسم السياسة العامة لها يتصب في جميع النواحي فبالإضافة للأمثلة التي تم ذكرها نجد أن رئيس مجلس الوزراء يقود الحكومة من دون منهج معلن واضح في الكثير من القضايا كالقضية الإسكانية التي تتفاقم يوما بعد يوم، فلا يستطيع أحد أن يعرف ما سياسة سموه تجاه تزايد الطلبات الإسكانية وكيف يتم التعامل مع التأخر في المشروعات السكنية الكبيرة، وماهو منظور الحكومة لتزايد أسعار البناء ومدى قدرة بنك الائتمان على الاستمرار في تقديم القروض السكنية في ظل تنامي العجز بالميزانية.

كذلك الحال في رؤية الحكومة لتطوير لقطاع النقل وحل أزمة المرور ومواجهة الأخطار البيئية، قد يقول البعض إن هذه الأمور لاتدخل في اختصاص رئيس مجلس الوزراء لكن الإجابة تكون أن رسم السياسات العامة وتضمينها برنامج عمل الحكومة الذي يقدم لمجلس الأمة والذي يضع الخطوط العامة للقضايا السابقة هو من صميم عمل رئيس مجلس الوزراء، وفي حالة عدم تنفيذها أو التراخي فيها أو مخالفتها تثور مسؤولية رئيس مجلس الوزراء عنها كونها سياسات عامة وليست أمورا تنفيذية.

هذه القضايا التي تم ذكرها كلها كانت محطاً لبرامج عمل الحكومة التي قدمت لمجلس الأمة والآن على رئيس مجلس الوزراء أن يجيب أمام المجلس، تبقى سنة على انتهاء عمر المجلس ماذا تحقق من برنامج العمل الذي التزمت الحكومة به؟ وهل حاسبت المتسببين في عدم تنفيذ ماجاء به ؟

تنازل رئيس مجلس الوزراء عن اختصاصاته لجهات أخرى :

إن قيام الديوان الأميري بمهام تنفيذ مشاريع إنشائية هي من الاختصاصات الأصيلة لوزارة الأشغال، إضافة إلى انه يثير شبهات دستورية وقانونية لما يمثله الديوان الأميري من رمزية ذات طابع سيادي فهو دليل لايحتمل إثبات العكس بفشل مجلس الوزراء في تنفيذ تلك المشاريع التي أسندت إلى الديوان.

بالرجوع إلى قانون إنشاء الديوان الأميري 29 لسنة 1962 يتضح أن رئيس الديوان الأميري هو بدرجة وزير وليس وزيرا بالمفهوم الدستوري والذي يكون جزءًا من مجلس الوزراء ومجلس الأمة، لذلك أول تساؤل يثار هو من سيتم محاسبته لو وقع تجاوز مالي أو إداري للمشروعات التي يقوم بها الديوان خصوصا أن المشاريع التي يقوم بها الديوان ذات مبالغ كبيرة جدا بالمقارنة مع المشاريع التي تقوم بها الحكومة ؟

ثانيا ما الأساس القانوني الذي على اثره يستطيع الديوان الأميري أن ينفذ مشاريع في الدولة هي من اختصاصات الحكومة؟

إن استمرار الديوان الأميري في التوسع بتنفيذ مشاريع هي من اختصاصات الوزارات، بعذر سرعة إنجاز المشاريع وعدم خضوعها للبيروقراطية الحكومية وكذلك عدم تعثرها بسبب الأوامر التغييرية، وتسليمها بالوقت المحدد هي وإن كانت أعذارا في ظاهرها لكنها دلائل قاطعة على فشل الجهاز الحكومي الذي يحتوي كل ماسبق، فبدلاً من أن يقوم رئيس مجلس الوزراء بالقضاء على مشاكل حكومته ووزرائه يتبنى سياسات عامة اصلاحية تسرع من انجاز المشروعات وتحد من الدورة المستندية فرغ مجلس الوزراء من اختصاصاته بالتنازل عنها لجهات أخرى، وآخرهذه التجاوزات جاء بمباركة من مجلس الوزراء عندما أعلنت الأمانة العامة لمجلس الوزراء تبني الديوان الأميري مشروع تطوير المدينة الترفيهية من حيث المسؤولية والمتابعة والإنجاز، بدلا من شركة المشروعات السياحية، وذلك بعد اغلاق المدينة منذ يوليو 2016. فعندما تعجز هيئة الزراعة عن انشاء حديقة خضراء كحديقة الشهيد وهي من صلب اختصاصاتها، وعندما تفشل وزارة الأشغال من انجاز مبان كمحاكم الرقعي ومستشفى الجهراء، وعندما لا تهتم وزارة الاعلام بإنشاء مراكز ثقافية على مستوى حديث كمركز جابر الأحمد الثقافي وعبدالله السالم الثقافي، وإذا استمر النهج الحكومي الحالي الذي أوصل مجلس الوزراء إلى هذا العجز لن نتفاجأ من قيام الديوان الأميري في القريب العاجل بتنفيذ مشاريع أخرى بدلاً من الوزارات كإعادة رصف الطرق المتضررة واصلاحها وكذلك بناء الجامعات والمدن الاسكانية.

ويأتي التنازل الآخر عن اختصاصات مجلس الوزراء ما تقوم به الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية التي استحدثت بالمرسوم الأميري رقم (33) لسنة 2004 من زحف على مجلس الوزراء بشكل لا يمكن أبدا إغفاله، حيث انتقل هذا الجهاز من مرحلة التبعية إلى مشاركة، فهو اليوم كجهاز ذي طابع استشاري حول إلى جهاز تنفيذي خصوصا بعد أن أوكلت له مهام رسم السياسات العامة لخطة التنمية الوطنية وإعدادها ومتابعة تنفيذها، فحتى عندما قامت الحكومة بعرض برنامج عملها بجلسة 2018/4/18 من قام بتقديم برنامج عمل الحكومة هو الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الذي بات يصرح عن خطط التنمية واستراتيجيات تنفيذ الخطط الانمائية ورؤية الكويت 2035 وكأنه رئيس مجلس الوزراء الذي غاب عن المشهد السياسي تماما خلال ترؤسه الحكومة الحالية.

وهنا يثور تساؤل هل مازال رئيس مجلس الوزراء يمارس اختصاصاته الموكله له بموجب الدستور والتي يسائل عنها في توجيه مجلس الوزراء أم أن من يقوم بإدارة وتوجيه مجلس الوزراء المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والأمانة العامة ؟ هل هي حكومة بداخل الحكومة الدستورية التي يترأسها سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح ؟

المحور الثاني : التناقض في السياسة العامة للحكومة حول ترشيد الانفاق و تأثيرها على الحالة المالية للمواطن

منذ منتصف عام 2014 حين فقد النفط أكثر من 75% من سعره، سجلت الكويت على صعيد المالية العامة للدولة عجزا سنويا في الميزانية استمر حتى هذه اللحظة، حيث أوضحت الحكومة أن المسار المتعرج لأسعار البترول يمثل تحديا خطيرا يواجه السياسات المالية لدولة الكويت وذلك نتيجة ارتباط جهود التنمية وخططها بتدفقات الموارد النفطية التي تتحكم بها تقلبات الأسعار وفقا لعوامل يصعب التحكم بها وهو ما أدى إلى تنامي العجز في ميزانية الدولة وعدم قدرتها على مواجهة معدلات الانفاق العام، ومنذ ذلك الحين رفعت الحكومات المتعاقبة برئاسة سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح شعار ترشيد الانفاق وضبط المصروفات كسياسة عامة تحكم عمل الوزارات والجهات الحكومية وكأسلوب في تنفيذ برامجها وخططها، وقد حدد بيان وزير المالية عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية ومشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2019/2018 الأسس التي رسمت من خلالها السياسة المالية للدولة والتي كان من بينها قرار مجلس الوزراء بتاريخ 2014/11/10 رقم 1410 الذي بين الإجراءات التي أقرها مجلس الوزراء بشأن ترشيد الإنفاق العام والتي تضمنت خمسة عشر إجراء أهمها: - التأكيد على مراعاة عدم الموافقة على أي تعديلات في كوادر المرتبات الحالية أو منح مزايا نقدية أو عينية إضافية.

-عدم الموافقة على إنشاء أي هيئات عامة أو مؤسسات عامة جديدة ويمكن إضافة مهامها المطلوبة إلى الجهات الحكومية القائمة حاليا، نظرا لما يترتب على إنشاء جهات جديدة من أعباء مالية كبيرة على الميزانية العامة للدولة.

- توجيه ديوان الخدمة المدنية وجميع الجهات الحكومية بعدم النظر في أي توسع في الهياكل التنظيمية الحالية تجنبا لتحميل الميزانية العامة للدولة أعباء مالية إضافية.

- قصر التعيينات الجديدة لغير الكويتيين في الجهات الحكومية على بعض المهن كالأطباء والمدرسين والمهندسين وبعض المهن الفنية الضرورية مثل هيئات التمريض، وتأجيل التعيين في الوظائف الأخرى. - بحث التوقيت المناسب لطرح أو تنفيذ البديل الاستراتيجي للمرتبات نظرا لما يتضمنه من أعباء مالية إضافية وما لها من مزايا على المدى البعيد.

- تأجيل النظر في أي مقترحات جديدة تخص زيادة مكافآت المدنيين أو العسكريين.

- توجيه لجنة المناقصات المركزية بمراعاة عدم طرح مناقصات من دون التحقق من كفاية الاعتمادات المالية.

- التوجيه بعدم تقدم الجهات الحكومية إلى مجلس الوزراء لاستصدار قرارات أو قوانين ترتب أعباء مالية على الميزانيات العامة إلا بعد أخذ رأي وزارة المالية.

- إصدار ما يلزم من قرارات لتخفيض الدعومات تدريجيا مع مراعاة عدم المساس بأصحاب الدخول المحدودة.

- قصر المهمات الرسمية والمؤتمرات على ما سبق الالتزام به مع جهات خارجية أو ما يمثل تحقيقا لمصلحة عامة ضرورية سياسية أو اقتصادية بموافقة الوزير المختص.

- تخفيض الاعتمادات المالية التقديرية لبنود المصروفات المختلفة كالضيافة والهدايا والرحلات.

هذا القرار وما صاحبه من خطة أطلق عليها وثيقة الاصلاح الاقتصادي التي اعتمدها مجلس الوزراء بتاريخ 14 مارس 2016 من ثم تم التراجع عنها وتبني بعدها وثيقة أطلق عليها البرنامج الوطني للاستدامة الذي ناقشته الحكومة في جلسة مجلس الأمة بتاريخ 6 مارس 2018 ، كانت ومازالت تحدد إطار السياسة المالية العامة للحكومة لمواجهة عجز الميزانية.

لكن ومنذ اعلان العجز في الميزانية العامة للدولة وحتى هذه الساعة، فإن الحكومة لا تزال تعاني من إخفاق مستمر في تطبيق السياسة العامة المالية والاقتصادية التي تبنتها والتي يفترض أنها وضعت من أجل إنقاذ الاقتصاد الكويتي وانتشاله من حالة العجز المعلنة، فراحت تطبق جزءا منها وتتراجع عن جزء آخر، بتردد واضح وتخبط معلن يكشف حجم سوء إدارة رئيس مجلس الوزراء لأهم قضية واجهت فترة رئاسته في تاريخ الكويت وهي اعلان دولة ثرية لعجز في الميزانية.

تثور مسؤولية رئيس مجلس الوزراء عن هذا المحور عندما أوضحنا أثناء الحديث عن حدود مسؤولية رئيس مجلس الوزراء أنها محل إثارة بمجرد التردد أو عدم الوضوح في خطواته واجراءاته بتطبيق السياسة العامة للحكومة وفي هذا المحور لا نجد التردد والتخبط وعدم الوضوح بل نجد أن هناك مخالفات لهذه السياسة العامة وهذه التوجهات التي رسمها من أجل أن يعالج العجز في الميزانية وياتي ذلك في:

1 – أن مجلس الوزراء يقرر عدم الموافقة على إنشاء أي هيئات عامة أو مؤسسات عامة جديدة ويمكن إضافة مهامها المطلوبة إلى الجهات الحكومية القائمة حاليا، نظرا لما يترتب على إنشاء جهات جديدة من أعباء مالية كبيرة على الميزانية العامة للدولة، من ثم يتم انشاء الهيئة العامة للشباب على سبيل المثال رغم وجود وزارة الدولة لشؤون الشباب، كذلك ضبابية الموقف الحكومي من هيئة الطرق خصوصا أن تقارير ديوان المحاسبة أوضحت تشابك الاختصاصات بينها وبين وزارة الاشغال.

2 – مجلس الوزراء يوجه ديوان الخدمة المدنية بعدم التوسع في الهياكل التنظيمية ويرفض منح مكافآت للمدنيين والعسكريين، من ثم يقوم مجلس الخدمة المدنية بمنح درجة مالية تحت مسمى «درجة وزير» يتقاضى من تصرف له راتبا شهريا قيمته 6000 دينار من دون أي عائد أو فائدة للدولة.

3 – مجلس الوزراء يعلن اجراءات علاجية من أجل ترشيد الانفاق وضبط المصاريف لكن يستمر في تقديم المنح الخارجية عن طريق قرارات يصدرها بذلك وهذا إجمالي المنح التي صدرت فقط من بداية اعلان العجز بالميزانية.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المنح لا تشمل تلك التي يقدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية.

4 – من توجيهات مجلس الوزراء التي وضعها لترشيد الانفاق طرح أو تنفيذ البديل الاستراتيجي للمرتبات في التوقيت المناسب لذلك، ومنذ 2014 حتى الساعة لم يتم تقديم مشروع قانون البديل الاستراتيجي إلى المجلس.

هذه بعض التناقضات التي أوردناها والتي تؤكد عجز رئيس مجلس الوزراء من متابعة تنفيذ أهم سياسة معلنة تبناها اثناء ترؤسه لوزارات منذ اعلان العجز بالميزانية عام 2014 حتى 2019 ، وهو ما يدفعنا لإثارة تساؤلات تطلب من رئيس مجلس الوزراء الإجابة عنه :

هل قام رئيس مجلس الوزراء بمراجعة هذه القرارات مع الوزراء ومدى التزامهم بتنفيذها ؟

هل طلب رئيس مجلس الوزراء دراسة حول نتائج هذه السياسات خصوصا بعد مضي 5 سنوات على تبنيها ؟

هل فعلاً تحقق الترشيد الذي كانت تطمح له سياسة الحكومة ؟

لماذا لم تتضمن توجيهات وخطط رئيس مجلس الوزراء لضبط النفقات ووقف المنح الخارجية أو تقليلها أو الاكتفاء بما يقدمه الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ؟

هل ستستمر الحكومة بتطبيق هذه السياسة رغم تحسن أسعار البترول وتراجع قيمة العجز في الميزانية ؟

المحور الثالث: إخفاق رئيس مجلس الوزراء في الدفاع عن الهوية الوطنية الجنسية هي علاقة بين فرد ودولة يحكمها نظام قانوني داخلي ذات صبغة تضفي من خلاله الدولة على الفرد صفة المواطن ويترتب عليها حقوق والتزامات في العلاقة بين الفرد والدولة وفي العلاقة بين الدولة والدول الأخرى. ومثلما لايمكن أن تكون هناك دولة من دون إقليم فلا يمكن لها أن تقوم من دون مجموعة من الأفراد يمثلون لها عنصر الشعب والأمة.

تأتي أهمية القوانين المنظمة للجنسية في كل الدول بأنها تحدد أحد أهم عناصرها وهو مفهوم الشعب وذلك بالتفريق ما بين من سينتمي لها بصفته مواطنا أو من سيكون مقيما على إقليمها.

فمن المشرع الكويتي الجنسية الكويتية بموجب المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 والذي حدد من خلال نصوصه من يعتبر كويتيا وكيفية إثبات هذه الصفة وكيفية اكتسابها وفقدها، وبعد التطبيق العملي لهذا المرسوم أجرى المشرع الكويتي تعديلات عدة خصوصا بعد اتساع فكرة التضييق في منح الجنسية.

تثور مسؤولية رئيس مجلس الوزراء حول ملف الهوية الوطنية والجنسية الكويتية فيما أسنده قانون الجنسية لمجلس الوزراء بحق المنح أو السحب بموجب مرسوم أميري الذي يستلزم عرضاً من ثم قرارا من مجلس الوزراء بموجب المادة 128 من الدستور، وما يرفع لمجلس الوزراء من مذكرات مقدمة من اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية بشأن منح الجنسية لبعض الأشخاص، أو بما يكلفها به بموجب قرار باتخاذ الإجراءات كافة في هذا الشأن بالاضافة إلى تنفيذ توجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء فيما يتصل بمسائل منح أو سحب أو وضع الأطر العملية والقانونية بحسن تنظيم منح الجنسية الكويتية لمستحقيها وفقا للقانون ومقتضيات المصلحة العامة.

تعرض ملف الجنسية خلال ترؤس سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح للحكومة في أكثر من وزارة للكثير من التخبطات، تؤكد غياب السياسة العامة الواضحة حول أهم ملف وطني وأمني يعني المواطن الكويتي يستوجب على الحكومة حمايته والدفاع عنه لما تمثله الجنسية بالاضافة إلى أنها رابطة قانونية للفرد بوطنه فهي معنى من معاني الولاء والانتماء.

فقد شهد ملف الجنسية جولات من الابتزاز على الصعيد السياسي المحلي، واستخداما له بشكل سياسي من دون الاكتراث لما آلت إليه قرارات مجلس الوزراء من تأثير على ثقة المواطن بالحكومة، فقد تم سحب الجنسية من مواطنين ومن ثم تمت إعادتها لهم لأسباب أعلنها الكثير من المسؤولين في الحكومة كلها ذات طابع سياسي.

أثار رئيس مجلس الأمة في جلسة 2017/4/11 اثناء النقاش حول اقتراح بقانون تعديل الحكمة الإدارية بأن «هناك زيادة عددية غير طبيعية في السكان» ثم ذكر بأن «يفترض تعداد سكاننا في 2015 م 900 ألف، إحنا عليون»، «إللي عندنا ما يزيد على 360 ألفا إلى 400 ألف فوق الزيادة الطبيعية»، «أنا ما أبي أجزم ، وأقول كلهم مزورين أو هو مزورين، لكن أنا أقول هذي تستوجب على كل نائب أن يطرح علامات استفهام، هل هناك تزوير»؟

منذ هذا الادعاء الخطير الذي إن صح فنحن أمام كارثة بمعنى الكلمة وإن لم يصح فإننا أمام طعن وتشكيك في المواطنين، ورئيس مجلس الوزراء لم يتفوه بأي كلمة تجاه هذه القضية، ولم يتخذ أي خطوات عملية أو حتى وجه لبحث صحة هذا الادعاء كون الجنسية في الكويت لا تمنح إلا بقانون وبعد موافقات من مؤسسات أمنية، ولم يدافع عن شعبه من هذا الادعاء كونه يملك المعلومات الصحيحة.

هل وجه رئيس مجلس الوزراء اللجنة العليا لتحقيق الجنسية مباشرة الإجراءات القانونية وفتح تحقيق حول ادعاء وجود زيادة غير طبيعية في أعداد المواطنين قد تصل إلى 400 ألف شخص يتمتعون بالجنسية الكويتية بكل مميزاتها ؟

هل وجه رئيس مجلس الوزراء باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمحاسبة المتسببين ومساءلتهم قانونيا وإداريا لدى ثبوت مسؤوليتهم عن هذه الأخطاء؟

هل وضع رئيس مجلس الوزراء الأطر والتوجيهات وقرر السياسات العامة للحكومة من أجل حسن تنظيم منح الجنسية والحفاظ على الهوية الوطنية ؟ أن يستطيع ما يقارب 400 ألف شخص من تزوير الجنسية الكويتية فهذا يعني أن الجهاز الحكومي الذي يترأسه سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح أصبح خطراً على أمن الدولة واستقرارها وهويتها، ولو أن هذه المعلومات غير صحيحة فالمصيبة أعظم فكيف يأمن المواطن الكويتي ويثق بحكومة لا تدافع عنه تجاه اتهامات تطال أهم رابطة قانونية بينه وبين وطنه وكيف للمواطنين وكيف للشعب أن يأتمن على هويته الوطنية التي تركت للطعن والتجريح والتخوين من دون أن يتحرك من هو مؤتمن على حماية المواطنين وكراماتهم لنصرتهم.

قضية تزوير الجناسي وإن كانت محلاً للجان التحقيق للبحث عن مدى صحتها من عدمه ومن ثم في حالة صحتها يجب معالجة آثارها ومحاسبة المتسببين عنها إداريا وجنائيا لكن قبل كل ذلك لابد من محاسبة رئيس مجلس الوزراء سياسيا لإخفاقه بالتصدي لهذا الملف معرضاً المصلحة العليا للدولة للاهتزاز ومتسببا في فقدان المواطن بثقته بالحكومة.